التواصل الاجتماعى والبحوث الاجتماعية
"الأخلاقيات"
القضايا والتحديات

ناهد صالح*

للإنترنت قضاياه وإشكالياته وتحدياته الخاصة التى يواجهها باحثو الإنترنت، والباحثون منهم فى مجال التواصل الاجتماعى بخاصة، سواء استخدموا الإنترنت "كميدان" أو "كأداة" أو "كموقع" لبحوثهم.

هذه الورقة تهدف إلى إلقاء الضوء على قضايا وإشكاليات وتحديات أخلاقية متعددة تحيط ببحوث الإنترنت، والتى حرصت الأدلة الأخلاقية لهذا النمط من البحوث على مساعدة الباحثين على التعامل معها ومواجهتها؛ بالاتصاف بالمرونة المستمرة، والاستجابة الملائمة للسياقات المتنوعة، والتكيف الملائم مع التغيرات المستمرة لهذه السياقات، وذلك من خلال التركيز على الأربع قضايا الأخلاقية الأساسية فى بحوث الإنترنت وهى: قضية العام فى مقابل الخاص، وقضية الموافقة المبنية على المعرفة، وقضية الخصوصية والثقة، وقضية التعرض للضرر أو للخطر.

وتؤكد الورقة فى النهاية المسئولية الأخلاقية الكلية لباحثى الإنترنت عن إجراء بحوث تتصف بأنها "بحوث أخلاقية وآمنة"، بجانب جودتها المنهجية.

مقدمة

تناولنا فى ورقة علمية سابقة[1]، أحد أبعاد قضية أخلاقيات بحوث الإنترنت، وهو البعد الخاص بالأدلة الأخلاقية التى وضعت ليسترشد الباحثون، فى هذا المجال البحثى المختلف والفريد والحديث نسبيا، بما تضمنته من قضايا وإشكاليات وتحديات أخلاقية، وما طرحته من تنوع فى كيفية التعامل معها أو مواجهتها، حيث تتبعنا

* أستاذ علم الاجتماع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثامن والخمسين، العدد الأول، يناير ٢٠٢١.

البدايات الأولى لنشأتها، وألقينا الضوء على دواعى ومبررات إحلال الأدلة الأخلاقية Ethical Guidelines محل المواثيق الأخلاقية Ethical Codes، موضحين أنه بينما وضعت الأخيرة "ليلتزم بها" الباحثون فى بحوثهم الاجتماعية التقليدية، والتى تتخذ من أرض الواقع، أو من العالم الحقيقى Real World، ميدانا وموقعا لبحوثها، وضعت الأولى "ليسترشد" بها الباحثون بما يلائم بحوثهم التى تجرى فى العالم الافتراضى Virtual World، والتى تتخذ من الإنترنت ميدانا وموقعا وأداة لبحوثها(٢). ثم أوضحنا ما ترتب على ذلك من اختلاف فى منهجية إعداد الأدلة الأخلاقية لبحوث الإنترنت، ومن ثم فى بنائها ووظيفتها عن تلك الخاصة بالمواثيق الأخلاقية، فضلا عن المنهجية التى على الباحث اتباعها للاستفادة منها(٣)، وكيف أدى هذا الاختلاف فى بناء ووظيفة الأدلة الأخلاقية لبحوث الإنترنت إلى عظم المسئولية الأخلاقية للباحثين فى مجال بحوث الإنترنت بعامة وبحوث التواصل الاجتماعى منها بخاصة، مقارنة بتلك الملقاة على الباحثين فى مجال البحوث الاجتماعية التقليدية، الأمر الذى استلزم ضرورة توافر قدرات وسمات محددة لديهم، حتى يمكنهم القيام بمسئوليتهم الأخلاقية هذه، فى ضوء اختلاف وظيفة الأدلة الأخلاقية عن تلك الخاصة بالمواثيق الأخلاقية(٤).

تأتى هذه الورقة مكملة للورقة السابقة، حيث تتناول بعدًا آخر من أبعاد قضية أخلاقيات بحوث الإنترنت، وهو البعد الخاص بالقضايا والإشكاليات والتحديات الأخلاقية التى تواجه الباحثين فى هذا المجال، والتى تعالجها الأدبيات والأدلة الأخلاقية الخاصة بهذا النمط من البحوث الذى عرف ببحوث الإنترنت Internet Research، والذى تندرج تحته بحوث التواصل الاجتماعى Social Media Research.

قبل أن نتناول أهم القضايا الأخلاقية وما تثيره من إشكاليات وما تمثله من تحديات تواجه باحثى الإنترنت بعامة طوال مراحل بحثهم، نود أن نوضح أن التوجه

الإنسانى الغالب على بحوث الإنترنت؛ حيث يمثل "الشخص" وليس "النص" مدخلها المنهجى فى التعامل مع بيانات البحث، يجعلها تندرج تحت نمط البحوث التى تتناول البشر Human Subjects Research، ومن ثم تلتزم بالمبادئ الأخلاقية الأساسية التى يلتزم بها هذا النمط من البحوث التى يمثل الإنسان موضوع وموضع بحثها ومصدر بياناتها أو المنتج لها أيا كان المجال العلمى للبحث(٥)؛ مجال العلم الطبيعى أم مجال العلم الاجتماعى، وأيا كان الأسلوب المنهجى لجمع بياناته؛ أسلوبًا مباشرًا، أم غير مباشر، وأيا كانت طبيعة العالم الذى يجرى فيه البحث؛ عالما حقيقيا واقعيا، أم عالما افتراضيا، وأيا كان المرجع الأخلاقى الذى يستند إليه الباحث؛ ميثاقا أخلاقيا أم دليلا إرشاديا أخلاقيا.

هذه المبادئ الأخلاقية التى وضعت لكافة البحوث التى تتناول البشر، والتى يرجع إرسائها إلى منتصف القرن العشرين، جاءت نتيجة لجهود علماء ودول – كرد فعل إيجابى إزاء الفظائع والانتهاكات التى ارتكبت تحت ستار البحث العلمى، سواء فى مجال العلوم الطبيعية أو فى مجال العلوم الاجتماعية– وأقرت دوليا بهدف حماية البشر أو الأشخاص الذين يتناولهم البحث أو يتعامل مع بياناتهم. وقد تجسدت هذه التقارير فى شكل تقارير وإعلانات ومواثيق من أهمها؛ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، وميثاق نورنبرج Nuremberg Code (١٩٤٧)، وإعلان هلسنكى Helsinki Declaration (١٩٦٤)، وتقرير بلمونت Belmont Report (١٩٧٩). تضمنت جميعها فى جوهرها الحقوق الأساسية للبشر والخاصة بالكرامة، والاستقلالية، والذاتية، والحماية، والسلامة، وتعظيم المنفعة وتقليل الضرر... والتى عبرت عنها جميعها الثلاثة مبادئ الأخلاقية الأساسية: احترام الأشخاص Respect for Persons، والإنصاف Justice، وتغليب المنفعة على الضرر Beneficence. هذه المبادئ الأخلاقية الثلاثة، تعلوا فوق أى علوم أو منهجيات، كما تعد مبادئ أساسية فى مسيرة أى بحث، ونقطة بداية لسلسلة من الاعتبارات الأخلاقية التى يجب

مراعاتها فى جميع المراحل المفصلية المتعددة والمتنوعة لأى مشروع بحثى يتناول البشر[٦].

رغم أن هذه المبادئ الأخلاقية الثلاثة، أقرت قبل عقود عدة من بداية معرفة بحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى بخاصة، طريقها فى ميدان البحوث الاجتماعية، إلا أن الأدبيات والأدلة الأخلاقية التى تناولت هذا النمط من البحوث، حرصت على تأكيد أهمية الالتزام بها، الأمر الذى انعكس بدوره على طرحها للقضايا والإشكاليات الأخلاقية لبحوث الإنترنت، وعلى إرشاد وتوجيه الباحث لكيفية تناولها أو التعامل معها ومع ما تمثله من تحديات، وهذا ما سيتضح فى تناول القضايا الأخلاقية الأساسية التى يواجهها الباحثون فى مجال بحوث الإنترنت بعامةً، وتتجسد أهميتها فى بحوث التواصل الاجتماعى بخاصة، والتى تأتى فى مقدمتها الأربع قضايا الأخلاقية الآتية: قضية العام Public فى مقابل الخاص Private، وقضية الموافقة المبنية على المعرفة Informed Consent، وقضية الخصوصية Privacy والثقة Confidentiality، وقضية التعرض للضرر أو للخطر Risk of Harm.

القضايا الأخلاقية الأساسية فى بحوث الإنترنت

تشترك بحوث الإنترنت مع البحوث الاجتماعية التقليدية فى نفس القضايا والمبادئ الأخلاقية الخاصة بالبحوث التى تتناول البشر، إلا أن خصوصية بحوث الإنترنت التى ترجع أساسا إلى أنها تجرى فى العالم الافتراضى، عالم الإنترنت بكل خصائصه وخصوصياته، وليس فى العالم الحقيقى، العالم الواقعى الذى درج الباحثون على إجراء بحوثهم فيه، فرص- بجانب إحلال الأدلة الأخلاقية محل المواثيق الأخلاقية التى تأخذ بها البحوث الاجتماعية التقليدية- إثارة بعض الأسئلة الأخلاقية التى ينفرد بإثارتها هذا النمط الحديث من البحوث، مع تعدد الرؤى بشأن الإجابة عنها؛ بحيث يتبين للمطلع على الأدلة الأخلاقية والأدبيات التى تتناول أخلاقيات بحوث الإنترنت،

أنه لا يوجد حتى اليوم دليل أخلاقى موحد متفق عليه لبحوث الإنترنت بشأن القضايا والإشكاليات الأخلاقية، أو مدخل أخلاقى مقنن يلتزم به أو يسترشد به فى تناولها[٧]، بل تتعدد رؤى وآراء العلماء والباحثين فى تناول قضايا أخلاقيات بحوث الإنترنت، وتقع مداخلهم الأخلاقية عادة فى تناولها على متصل بين قطبين متعارضين، الأمر الذى يتطلب قبل تناول القضايا الأخلاقية الأساسية لبحوث الإنترنت، أن نشير إلى أهم صور هذا التنوع فى الرؤى، ومن ثم فى المداخل، والتى نوجزها فى الآتى:

- تتنوع رؤية العلماء فى تناولهم لمحتوى الإنترنت من حيث إنه منتج بشرى، ومن ثم يندرج بحثهم تحت نمط البحوث التى تتناول الإنسان، ويوصف بحثهم بأنه Person-based Research، أو من حيث تناوله باعتباره مجرد نص منشور، ومن ثم يوصف بحثهم بأنه Text-based Research[٨].

هذا التنوع فى المدخل الذى يقع على متصل بين هذين القطبين: (المنتج البشرى– النص المنشور)، ينتج عنه اختلاف جذرى فى تحديد قضايا وإشكاليات بحوث الإنترنت، وفى كيفية التعامل الأخلاقى معها؛ فبينما يستلزم الاقتراب من القطب الأول من الباحث مراعاة مسئولياته الأخلاقية تجاه الأفراد المنتجين للبيانات التى يقوم بدراستها، وفى مقدمتها الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة لاستخدام هذه البيانات، وغيرها من الإجراءات الأخلاقية الى يتطلبها هذا النمط من البحوث بما فى ذلك الحق فى الانسحاب من البحث، فإن الاقتراب من القطب الثانى يوجهه نحو المسئوليات الأخلاقية التى يفرضها التعامل مع النصوص المنشورة وفى مقدمتها حق المؤلف وكل ما تتطلبه حقوق الملكية الفكرية[٩].

- يختلف أيضا مدخل العلماء المهتمين بأخلاقيات بحوث الإنترنت فى تناولهم لمحتوى الإنترنت من حيث كونه محتوى عام أو خاص، فبينما ينظر البعض إلى بياناته باعتبارها بيانات عامة، حيث متاح الحصول عليها واستخدامها من

الجميع، ينظر البعض الآخر إليها باعتبار أنها بيانات خاصة، لا يحق الحصول عليها أو استخدامها فى البحث إلا بناء على موافقة مسبقة من المنتجين لها، والذين يعتبرون مشاركين فى البحث Participants. وعلى المتصل الذى يصل بن قطبىّ العام والخاص، تتوزع آراء العلماء والباحثين فى هذا الشأن، وتطرح المحكات لمساعدة الباحث– وخاصة بالنسبة للمناطق الرمادية على هذا المتصل– فى اتخاذ قراره بشأن تحديد عمومية أو خصوصية البيانات، ومن ثم فى تحديد الإجراء الأخلاقى الذى عليه اتخاذه، ومن هذه المحكات على سبيل المثال حساسية الموضوع الذى يتناوله البحث، أو الضرر الذى قد يلحق بصاحب البيانات أو بمجتمع البحث أو بأعضائه أو بالموقع نتيجة لإجرائه(١٠).

- لعل من أهم أوجه الاختلاف التى قد تثار بين العلماء المهتمين ببحوث الإنترنت، هو الاختلاف فى اختيار نوعية الإطار الأخلاقى الذى يستند إليه كل منهم فى توجهه، ومن ثم فى مدخله البحثى، ويتم التمييز عادة فى هذا الصدد بين مدخلين: المدخل الأول يوصف بأنه مدخل أخلاقى Deontological Approach، والمدخل الثانى يوصف بأنه مدخل نفعى Utilitarian Approach.

المدخل الأول تلخصه القاعدة التى تقول "لا يجب أبدا معاملة أى إنسان باعتباره وسيلة لغاية"، ويقوم هذا المدخل على أساس أن الأفراد الذين يتناولهم البحث لهم ذاتيتهم واستقلاليتهم وحقوقهم مثل الحق فى الخصوصية وغيره من الحقوق، وعلى العكس من ذلك فإن المدخل النفعى يقوم على التركيز على تبعات الأفعال، ومن ثم فإنه يتيح استخدام البشر كوسائل لغايات أخرى، متى فاقت المنافع الأضرار. وقد أشار البعض إلى المدخل الأول، أى المدخل الأخلاقى، والذى يغلب الأخذ به العلماء المهتمين بأخلاقيات بحوث الإنترنت فى أوروبا وفى الدول الإسكندنافية بالتحديد، بينما يميل العلماء فى كل من بريطانيا والولايات

المتحدة إلى الأخذ بالمدخل النفعى البرجماتى فى تناولهم للقضايا والإشكاليات والتحديات المتعلقة ببحوث الإنترنت[١١].

لاشك أن اختلاف العلماء بالنسبة للأخذ بالمدخل الأول "المدخل الأخلاقى" أو بالمدخل الثانى "المدخل النفعى"، ينعكس بشكل جوهرى على تحديدهم وتناولهم للقضايا والإشكاليات والتحديات المتعلقة ببحوث الإنترنت، بل على رؤيتهم فى كيفية الاسترشاد ببعض المبادئ الأخلاقية، ومن أهمها المبدأ الخاص بتغليب المنفعة على الضرر Beneficence، حيث تختلف الرؤية بالنسبة على من تعود المنفعة أو الضرر[١٢].

بعد هذه اللمحة الموجزة عن أهم أوجه الاختلاف فى رؤى وأطر أو فى مداخل العلماء والباحثين المهتمين بأخلاقيات بحوث الإنترنت، نعرض بشئ من التفصيل للقضايا الأخلاقية الأساسية الأربع لبحوث الإنترنت.

العام فى مقابل الخاص

أول معضلة أخلاقية تواجه الباحث فى مجال بحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى بخاصة، هى تحديد ما إذا كانت البيانات التى سيحصل عليها عبر الإنترنت هى بيانات عامة، أى بيانات متاح للجميع الاطلاع عليها والحصول عليها واستخدامها، أم هى بيانات خاصة، أى قاصرة على المشاركين فى هذه المواقع أو المنتديات أو مجتمعات الإنترنت، ومن ثم تستلزم من الباحث للحصول على بياناتها واستخدامها فى بحثه، إجراءات أخلاقية معينة، فى مقدمتها حصوله على ما يعرف بالموافقة المبنية على المعرفة.

اجتهدت الأدبيات التى تناولت هذه القضية الأخلاقية فى إلقاء الضوء على أبعادها، والتى يمكن إيجازها فى ثلاثة أبعاد.

البعد الأول: يبحث فى مواجهة هذه القضية من خلال الموقع ذاته، أى من حيث طبيعة الموقع، والقواعد والشروط والتعليمات التى يضعها للمشاركين فيه وللمستخدمين له ولبياناته[١٣].

البعد الثانى: يستند فى تحديد طبيعة البيانات، بل وطبيعة الموقع أو مجتمع الإنترنت نفسه، على رؤية ورأى وتقدير المستخدمين والمشاركين والمنتجين لبياناته، من حيث كونها بيانات عامة أم بيانات خاصة[١٤].

البعد الثالث: يلقى بمسئولية التفرقة بين العام والخاص هذه على الباحث، فهو عليه تقدير ما إذا كانت البيانات التى على الإنترنت هى بيانات عامة أم بيانات خاصة، بناء على عدة اعتبارات، يأتى فى مقدمتها حساسية هذه البيانات أو ما يترتب على نشرها من ضرر[١٥].

وفقا لهذه الأبعاد الثلاثة، يأتى البعد الأول موجها الباحث فى تقديره لعمومية أو خصوصية البيانات، الذى يترتب عليه اتخاذ إجراءات أخلاقية معينة، بالرجوع إلى الشروط الذى يضعها الموقع للمستخدمين له والتى يطلق عليها شروط الخدمة Terms of Service (ToS)، أو شروط الاستخدام Terms of Use (ToU) والتى توضح موقفه من عمومية أو خصوصية البيانات بعامة، وما إذا كانت هناك شروطا معينة لاستخدامها، ككلمة مرور أو دخول Password أو اتباع إجراء معين للوصول إلى بياناته، وبهذا فهو موقع شبه عام Semi-Public، أم أنه موقع مغلق تماما على أعضائه لا يسمح لأحد بالحصول على بياناته، مثل الحال فى مجتمعات الإنترنت التى توصف بأنها Walled Gardens تشبيها لها بالحديقة المحاطة بسور أو بجدار، أو توصف بأنها Choristers[١٦].

ورغم أهمية هذا البعد فى مساعدة الباحث على تحديد عمومية أو خصوصية الموقع أو مجتمع الإنترنت محل بحثه، ومن ثم عمومية أو خصوصية بياناته، إلا أن بعض العلماء والباحثين حذر من اقتصار الباحث على هذه الخطوة فى تحديد رؤيته

هذه، وقد استندوا فى ذلك إلى عدة مبررات، لعل من أهمها تلك التى تعلى من توقعات ورؤية وآراء المستخدمين للموقع أو المشاركين وأعضاء مجتمع الإنترنت، بالنسبة لتحديد طبيعته من حيث كونه موقعا أو مجتمعا عاما؛ بياناته متاحة للجميع، أو موقعا خاصا؛ مغلق تماما على أعضائه، أو موقعا شبه عام؛ حيث يتاح التعامل مع بياناته وفقا لشروط محددة وبموافقة مسبقة(١٧).

وتنطلق رؤية أصحاب هذا الموقف من العلماء والباحثين، من إضفاء صفة الإنسانية Humanism على المحتوى الذى تقوم بحوث التواصل الاجتماعى بالتحديد بدراسته، فهىّ لا تتعامل معه "كنص"، كما هو فى حالة بحوث الإعلام مثلا، وإنما تتعامل معه "كمنتج بشرى"، إذ يعبر عن آراء ورؤى وسلوك واتجاهات وقيم ومواقف... الأشخاص المنتجين والمبدعين لهذا المحتوى، والتى تتأثر جميعها بنظرتهم لطبيعة موقع التواصل الاجتماعى، ومجتمع الإنترنت، إذا كان عاما أو خاصا، ومن ثم إذا كانت بياناتهم بيانات عامة، أم بيانات خاصة، علما بأن الموقع الواحد أو المجتمع الواحد تختلف نظرة المستخدمين له أو أعضائه بالنسبة لطبيعته هذه، واختلاف نظرتهم هذه تنعكس على أنماط تواصلهم وسلوكهم(١٨).

رغم أهمية هذين البعدين فى مساعدة الباحث فى مواجهة قضية العام والخاص هذه، إلا أن الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت، رأت أنهما لا يكفيان بمفردهما لحسم هذه القضية، وألقت بمسئولية ذلك تماما على الباحث، حيث طرحت مفهوم التوقع العقلانى للعمومية Reasonable Expectation of Publicity من جانب الباحث، وذلك فى إطار إدراكه للمتصل الذى يمتد من المعلومة الحساسة التى تطرح فى المنتديات المغلقة عبر الإنترنت، إلى المعلومة العامة التى تنشر فى المجال العام، مستهدفة الجمهور العريض، مدركا فى ذات الوقت "المنطقة الرمادية" على هذا المتصل، التى تتضمن معلومات وإفادات وبيانات حساسة، تنشر فى منتديات الإنترنت المفتوحة، وحيث يكون من غير الواضح تماما ما إذا كان هذا الميدان عاما

أو غير عام. وفى هذا السياق فإن الباحث عليه أن يضع حساسية الموضوع أو الموقع فى اعتباره عند تحديده ما إذا كان مجتمع الإنترنت يمكن اعتباره مجتمعا عاما أم خاصا[١٩].

لم تكتف الأدلة الإرشادية والأدبيات التى تتناول أخلاقيات بحوث الإنترنت بإلقاء مسئولية التفرقة بين العام والخاص على الباحث، وإنما حرصت على تزويده بمجموعة من الأسئلة، تمكنه الإجابة عنها من ذلك، وببعض الاعتبارات التى عليه مراعاتها عند تحديده لما هو عام وما هو خاص[٢٠].

ورغم ما استحوذت عليه قضية العام والخاص من اهتمام الأدبيات والأدلة الإرشادية المعنية بأخلاقيات بحوث الإنترنت، فإن هذه القضية لا تزال من أهم القضايا المطروحة حتى اليوم، وتمثل إشكالية أخلاقية، لارتباطها بكافة القضايا الأخلاقية الأخرى فى هذا المجال؛ بدءًا من قضية الموافقة المبنية على المعرفة، مرورا بقضية الخصوصية، وانتهاءً بقضية التعرض للخطر، الذى قد يلحق ليس فقط بمجتمع الإنترنت وبأعضائه أو بالمشاركين فى البحث، وإنما أيضا بالباحثين أنفسهم.

نظرا لعدم وجود إجماع أو اتفاق بين العلماء والباحثين بشأن هذه القضية، فإنه يمكن تصور أن آرائهم تقع على متصل؛ يمثل أحد طرفيه الآراء التى ترى أن بيانات الإنترنت هى بحكم طبيعتها آراء عامة، فهى متاحة للجميع، فالجميع يمكنه الوصول إليها والحصول عليها، ومن ثم يصح استخدام بياناتها فى البحوث الاجتماعية، دون حاجة إلى اتباع أى إجراء أخلاقى، ويعزز هذا الرأى وجهة النظر التى ترى أن محتوى الإنترنت هو بمثابة النص المنشور[٢١]، بينما نجد على الطرف الآخر من المتصل، الآراء التى ترى أن محتوى الإنترنت هو نتاج بشرى، خاص بالمنتجين أو المبدعين له من أعضاء مجتمع الإنترنت محل البحث والمستخدمين له، ومن ثم فإن بيانات هذا المحتوى حتى لو كانت توصف بالعمومية؛ من حيث إنها متاح الوصول

إليها والحصول عليها، إلا أنها بيانات خاصة بهؤلاء، لذلك تعامل معاملة البيانات الخاصة، التى تستلزم فى جانبها الأخلاقى اتباع إجراءات أخلاقية معينة، يأتى فى مقدمتها الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة، ليس فقط من جانب الموقع أو مجتمع الإنترنت محل البحث، ولكن أساسا من المشاركين فى البحث الذين اعتمد الباحث على بياناتهم، أو استشهد بمقتبسات منها(٢٢).

الموافقة المبنية على المعرفة

ترتبط القضية الأخلاقية الخاصة بالموافقة المبنية على المعرفة Informed Consent مباشرة، بالقضية الأخلاقية الخاصة بالعام والخاص، بل هى فى الواقع مترتبة عليها؛ إذ بعد تحديد الباحث لطبيعة الموقع أو مجتمع الإنترنت محل دراسته، من حيث كونه عاما أو خاصا، يتحدد مباشرة موقفه الأخلاقى من حيث عدم ضرورة الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة أو ضرورتها أخلاقيا، من جانب المشاركين فى البحث الذى يجرى بحثه عليهم أو على بياناتهم، وما إذا كان الحصول على هذه الموافقة يقتصر عليهم، أم يمتد ليشمل الآخرين من أعضاء المجتمع محل البحث، الذين قد يتأثرون بإجراءات البحث أو بنتائجه، أم أنه يكفى الحصول على موافقة المسئولين عن الموقع، أو ما يطلق عليهم حراس البوابة Gatekeepers أو الوسطاء Moderators(٢٣).

الموافقة المبنية على المعرفة تعنى أن المشاركين يشاركون فى البحث بإرادتهم، دون قهر أو إجبار، وعن معرفة كافية بالأضرار والفوائد التى قد تترتب على ذلك، وهذا يتطلب من الباحث أن يشرح لهم، بشكل موجز ومفهوم، الغرض من البحث ومناهجه، ونتائجه المحتملة، وعلاقتها بالخطر أو بالضرر الذى قد يواجهونه، مع التأكد من فهمهم الصحيح والوافى للمعلومات التى أمدهم بها عن البحث، ولماذا يطلب منهم الحصول على موافقتهم، مع إعطائهم الفرصة الكافية للتفكير وللاستفهام عن أى جانب يتعلق بالبحث قبل الحصول على موافقتهم على المشاركة فيه(٢٤).

وفى هذا السياق، تهتم الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت، والأدبيات التى تتناول قضية الموافقة المبنية على المعرفة، على تأكيد أهمية جودتها Quality of the Consent، وأن تكون موافقة حقة Truly Informed Consent، موضحة الجهد الكبير الذى يتطلبه ذلك من الباحث، نظرا لأن الحصول على هذه الموافقة يتم عبر الإنترنت، وليس وجها لوجه، كما هو الحال عادة فى البحوث الاجتماعية التقليدية، فبجانب صعوبة تأكد الباحث من فهم المشاركين للمعلومات التى زودهم بها عن البحث، فإن هناك صعوبة تأكد الباحث أيضا، من أن من بين جميع من أعطوا موافقتهم هذه لا يوجد أفراد لا تنطبق عليهم الشروط المحددة للمشاركين فى البحث (أطفال مثلا فى بحث يجرى على البالغين)، بجانب رفض بعض المشاركين الإفصاح عن أسمائهم الحقيقية، ناهيك عن الصعوبة التى تواجه الباحث فى حالة البيانات الضخمة، أو فى حالة ما إذا كانت البيانات قد مضى على الاحتفاظ بها أو تخزينها وقت ليس بالقصير، أو كانت سريعة الزوال، مما يصعب من التواصل مع الأفراد المنتجين لها، ومن ثم الحصول على موافقتهم[٢٥].

ورغم الصعوبات التى تواجه الباحث لتحقيق "جودة الموافقة المبنية على المعرفة"، إلا أن الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت، أرشدت الباحث إلى كيفية التغلب عليها، حتى تتحقق هذه الجودة ، بدءًا من كيفية تأكده من أن المشاركين أصبح لديهم المعرفة الكافية والصحيحة بشأن البحث، وما قد يترتب عليه من فوائد أو أضرار، مرورًا بكيفية الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة من الفئات التى يستهدفها البحث، وانتهاءً بتحديد شكل ومضمون وصياغة الوثيقة الخاصة بها، وكيفية التواصل بشأن الحصول عليها[٢٦]. بجانب صعوبة الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة، مع إدراك الباحث للضرورة الأخلاقية لحصوله عليها، إلا أن هناك حالات أخرى لا تكون هناك ضرورة للحصول عليها، وحالات يستحيل فيها الحصول عليها.

هناك بعض الحالات التى لا توجد ضرورة لحصول الباحث على الموافقة المبنية على المعرفة من المشاركين الذين سيستخدم بياناتهم فى بحثه؛ إذا كان الهدف من النشر على منصات ومواقع التواصل الاجتماعى مثلا، هو النشر العام والوصول إلى الجمهور العريض على قدر الإمكان، وفى هذا الصدد، توضع بعض المؤشرات لمساعدة الباحث فى اتخاذ قراره هذا، كذلك إذا كانت طبيعة البيانات تتناول موضوعات عادية، وغير ذات حساسية، أو لا يترتب على نشرها احتمال وقوع أى ضرر على المشارك أو مجتمع الإنترنت المنتمى إليه أو موقعه، سواء أكان هذا الضرر معنويّ أو أدبيّ أو جسدى أو اقتصادى... وبجانب هاتين الحالتين توجد حالة ثالثة تختلف فيها تماما أسباب عدم حصول الباحث على الموافقة المبنية على المعرفة تماما عن الأسباب التى يستند إليها فى الحالتين السابقتين، وهى الحالة الناجمة عن موضوع البحث نفسه، والذى يكون من شأنه أن يصعب على المستخدمين للموقع أو لمجتمع الإنترنت محل البحث، الكشف عن هويتهم أو الاستعداد لإعطاء موافقتهم المبنية على المعرفة. وقد أعطت الأدبيات التى تناولت هذا النمط من البحوث التى توصف بياناتها بالحساسية أمثلة لها، والتى تتراوح بين الأفعال المجرمة قانونيا مثل؛ مخالفات القيادة، وتعاطى المخدرات، وتلك الخاصة بالنشاط الجنسى خارج مؤسسة الزواج، وحتى الآراء والأنشطة السياسية المثيرة للجدل والخلاف[٢٧]، ولا تكتفى بإعطاء بعض الأمثلة للموضوعات وللبيانات الحساسة التى من شأنها أن تؤثر على عملية الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة، بل تؤكد مسئولية الباحث فى كيفية التعامل معها "إنها مسئوليتك فى أن تقرر إذا كان المحتوى حساسا، وإذا كان كذلك، عليك أن تحدد الطريق الأخلاقى للتعامل مع البيانات"، موضحة أنه إذا نشر بعض البيانات فى صورتها الأصلية، فإن عليه فى هذه الحالة أن يحصل على الموافقة المبنية على المعرفة من كل شخص استخدم بياناته فى مخرجات بحثه، وأن عليه

أيضا اتباع خطوات أخلاقية محددة للتأكد من عدم تعرض المشاركين الآخرين لأى ضرر نتيجة لتناول بياناتهم[٢٨].

وبجانب تلك البحوث التى توصف بأنها تتناول موضوعات حساسة بحيث قد تواجه الباحث صعوبات فى الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة من المشاركين، فإن هناك نمط من البحوث التى تقتضى المصلحة العامة إجرائه، ولكنه يستحيل ذلك نظرا لطبيعة الموضوع الذى يتناوله البحث، وذلك كما هو الحال فى البحوث التى من شأنها الكشف عن الظلم وإساءة استخدام السلطة، وأيضا البحوث التى تتناول الأنشطة الإجرامية كالاستغلال، والعنف فى العلاقات الشخصية، والتمييز، والفساد، والتخطيط لأعمال إرهابية، فى هذه الأحوال فإن حرية ومسئولية البحث تسمح بالاستثناءات التى من بينها تلك الخاصة بعدم الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة[٢٩].

وإذا كانت هناك بحوث تفرض طبيعة موضوع البحث أو المجتمع محل دراسته،الاستثناء من الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة، فإن هناك بعض البحوث التى تحذر الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت الباحث من إجرائها أصلا، وليس فقط استثنائها من الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة، لما قد يعرضه ذلك للخطر[٣٠].

رغم الاهتمام الذى حظيت به قضية الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة من جانب العلماء والباحثين، إلا أنه لا يزال يوجد بشأنها الكثير من الخلافات والإشكاليات؛ بدءًا من رفض البعض الأخذ بها، والتغاضى عنها فى بحوثهم، استنادًا إلى أنها تؤثر وتغير من طبيعة وتلقائية المحتوى محل البحث- فهى تغير من سلوك المشاركين متى عرفوا أنهم موضع بحث- وأنه لذلك يمكن معاملة المحتوى كنص منشور، ومن ثم تصبح المسألة ليست هى الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة، وإنما البحث فى حقوق المؤلف والملكية الفكرية[٣١]، مرورًا بتحديد الشروط

التى توضع لتحقيق جودة الموافقة المبنية على المعرفة، ومواجهة الإشكاليات التى عليهم مواجهتها فى حالة انسحاب المشارك من البحث مع سبق موافقته[٣٢]، وانتهاءً بتحديد المسئولية الملقاة على الباحث من حيث؛ تحديده للضرورة الأخلاقية للحصول على الموافقة المبنية على المعرفة قبل بدء البحث، والمبررات التى يقدمها فى حالة التغاضى عن ذلك، فضلا عن مدى مسئوليته عن الالتزام بكل ما تضمنته وثيقة الموافقة المبنية على المعرفة.

ورغم وجود اختلافات فى الرأى بين العلماء والباحثين فى تناولهم لقضية الموافقة المبنية على المعرفة، إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع بينهم على أن حساسية البيانات[٣٣]، هى العامل الحاسم فى تحديد أبعاد تناول هذه القضية سواء كقضية قائمة بذاتها، أو فى علاقتها بالقضايا الأخلاقية الأخرى الخاصة ببحوث الإنترنت، والتى تأتى فى مقدمتها بجانب قضية العام والخاص، قضية الخصوصية والثقة، وقضية التعرض للخطر أو للضرر.

الخصوصية

تجرى مناقشة القضية الأخلاقية الخاصة بالخصوصية Privacy، كواحدة من أهم القضايا المحورية فى بحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى بخاصة، وذلك من خلال تناول مبدأين أساسيين؛ الأول يتعلق بعدم ذكر اسم مصدر بيانات الباحث أو ما يدل على هويته، فيما يتناوله من بيانات، أو ما يستشهد به من أقوال أو اقتباسات، ويستخدم للدلالة على هذا المبدأ مصطلح "الغفلية" Anonymity، أى إغفال الاسم وعدم ذكره، والمبدأ الأخلاقى الثانى يتعلق بحفاظ الباحث على الثقة وعلى السرية التى أولاها له المشاركون فى البحث، بشأن ما أدلوا به من بيانات أو معلومات، ويستخدم للدلالة على هذا المبدأ مصطلح Confidentiality أى الحفاظ على الثقة، والذى يتطلب أيضا الحرص على عدم إساءة استخدام هذه البيانات أو المعلومات من جانب طرف ثالث[٣٤].

رغم أن هذين المبدأين ينبثقان من قضية واحدة؛ وهى قضية الخصوصية، وما يبدو من تقارب بينهما، إلا أن المبدأ الأول معنىّ بأن الشخص الذى يستخدم الباحث بياناته، لا يستدل عليه الآخرون من بيانات البحث، بينما المبدأ الثانى معنىّ بأن تناول البيانات والمعلومات الخاصة لا يكون إلا من سلطة الشخص الذى تخصه هذه البيانات والمعلومات، وبموافقته المبنية على المعرفة، بما فى ذلك تعريفه بالضرر أو بالأذى المترتب على ذلك، وهذا المبدأ يمتد ليشمل متطلبات أمن تخزين البيانات(٣٥). فمبادئ أخلاقيات بحوث الإنترنت، وبحوث التواصل الاجتماعى بالتحديد، تفرض على الباحث التأكد من وجود شروط وإجراءات كافية لحماية خصوصية المشاركين فى البحث، وللحفاظ على سرية أية بيانات تم جمعها وحفظها وتخزينها، وتعد من قبيل ما يعرف "بالمعلومات الخاصة"، فانتهاك الخصوصية أو خيانة الثقة، قد يعرض المشاركين لأضرار جسيمة، تتمثل فى إفشاء معلومات شخصية أو حساسة، أو الكشف عن سلوك محرج أو غير قانونى، أو نشر بيانات أو معلومات يحول القانون دون نشرها(٣٦).

ومن أهمية القضية الأخلاقية الخاصة بالخصوصية، وما تتضمنه من مبادئ أخلاقية، وإدراكا لخطورة الآثار التى قد تترتب على عدم مراعاة الباحث لها– والتى قد لا تقتصر على المشاركين فى البحث، بل قد تمتد إلى الأشخاص الذين أشار إليهم هؤلاء فى بياناتهم ومعلوماتهم، والذين يطلق البعض على هؤلاء الأشخاص الطرف الثالث، بل وربما إلى الأعضاء الآخرين فى مجتمع الإنترنت محل البحث، أو إلى الموقع ذاته– حرصت الأدبيات والأدلة الإرشادية الأخلاقية التى تتناول هذه القضية، على توجيه الباحث إلى عدة مسائل عليه أن يضعها فى اعتباره، مؤكدة فى ذلك مسئوليته الأخلاقية.

تأتى فى مقدمة هذه المسائل، ضرورة انتباه الباحث إلى أن بعض المستخدمين للإنترنت ممن شملهم بحثه، قد لا يدركون ما قد يلحق بهم من ضرر نتيجة لبعض

البيانات أو المعلومات التى أدلوا بها، سواء فى مدوناتهم أو تغريداتهم أو مناقشاتهم وحواراتهم أو فى تعقيباتهم...، وربما يرجع ذلك إلى توقعاتهم أن هذه البيانات والمعلومات محمية؛ نظرا لأنها سريعة الزوال بحكم طبيعة الموقع، أو توقع أن تداولها يقتصر على أعضاء مجتمع الإنترنت أو المنتدى المنتمين إليه أو على الأصدقاء، أو عدم توقع أنه سيتم ربطها بغيرها من البيانات والمعلومات الأمر الذى يكون من شأنه إضفاء معان جديدة عليها، لم يكن يقصدها الواحد منهم، فضلا عن معالجتها فى سياقات جديدة ونشرها على جمهور جديد. ولا تقتصر مسئولية الباحث عن عدم إدراك بعض المشاركين لحساسية ما يدلون به من بيانات، وإنما تمتد مسئوليته الأخلاقية وتزداد إلى أبعد من ذلك فى حالة ما إذا كان هؤلاء لا يدركون، أو يعلمون أصلا، أنهم مشاركين فى البحث، لسبب أو لآخر– سواء فى حالة البحوث التى تقتصر على دراسة النص، أو البحوث التى يخفى فيها الباحث دوره كباحث، أو البحوث التى لا يحصل فيها الباحث منهم على الموافقة المبنية على المعرفة– "حماية هوية المشاركين الذين هم على غير دراية بمشاركتهم هذه، تصبح أكثر أهمية، عندما تشير البيانات المتحصل عليها إلى أمور ذات حساسية، خاصة عندما يكون من شأن عرض هذه البيانات، فى سياقات جديدة ولجمهور جديد، أن يعرض مستخدمى وسائل التواصل الاجتماعى لخطر محتمل"(٣٧).

من أهم الإجراءات التى أوصت الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت الباحث للأخذ بها للحفاظ على الخصوصية، هى استبدال الأسماء الحقيقية للمشاركين بأسماء مستعارة وهو ما يطلق عليه Pseudonimity، عند استخدام بياناتهم أو اقتباسات من أقوالهم، ومع ذلك فقد حذرته من أن هذا الإجراء غير كاف فى حد ذاته لضمان عدم الاستدلال على هوية المشارك، موضحة أن ذلك يرجع إلى الإمكانات التكنولوجية والتقنيات المتقدمة، فيما يعرف باستخدام محركات أو أدوات البحث Search Engines، وأساليب الربط بين البيانات، لذلك يقترح بالإضافة إلى ذلك

إجراءات أخرى؛ منها إدخال بعض التعديلات الطفيفة، التى لا تخل بالمعنى، على البيانات أو على نفس العبارات المقتبسة بالتحديد، أو تجميع عدد من الاقتباسات فى عبارة واحدة تعبر عنها(٣٨).

رغم هذه الإجراءات الاحترازية التى على الباحث مراعاتها، للحفاظ على خصوصية وسرية مصادر بحثه، إلا أن الأدبيات التى تناولت هذه القضية الأخلاقية نبهت الباحث إلى أنه لا يمكنه التحكم تماما فى ذلك، مضيفة إلى التقدم التكنولوچى فى أساليب البحث وأدواته ومحركاته الإلكترونية، الشروط الخاصة بالمنصة أو بالموقع ذاته فى التعامل مع البيانات، وفى كيفية الاحتفاظ بها أو تخزينها، أو فى إعادة استخدامها من طرف ثالث. وبناء على إدراك عدم قدرة الباحث على السيطرة تماما بشأن الحفاظ على الخصوصية، فيما يتعلق بعدم الاستدلال على أسماء أو هوية المشاركين فى البحث، حتى فى حالة استخدام أسماء مستعارة، لعدم سيطرته على عمليات الحفظ والتخزين أو إعدام البيانات بعد استخدامها... أكدت بعض الأدبيات والأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت، أنه على الباحث أن يحيط المشاركين فى بحثه، عند حصوله على موافقتهم المبنية على المعرفة، علما بهذه الحقيقة، خاصة متى كان البحث يتناول ضمن موضوعاته بيانات حساسة، أو قد تمثل خطرًا أو قد تسبب ضررًا للمشاركين(٣٩).

التعرض للخطر أو للضرر

يمثل التعرض للخطر أو للضرر Risk of Harm، القضية الرابعة والأخيرة التى نتناولها فى هذه الورقة من بين القضايا الأخلاقية المتعلقة ببحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى بخاصة، وتعد هذه القضية فى الواقع، بمثابة الخيط الرفيع الذى يجمع بين القضايا الثلاث السابقة، حيث الغاية النهائية لكل منها؛ هى عدم التعرض للضرر، أو على الأقل الحد منه، سواء بالنسبة لمجتمعات الإنترنت، أو لأعضائها، أو بالنسبة للمشاركين منهم فى البحث، فضلا عن الباحث نفسه، بل هى

تمثل أحد المبادئ الأساسية الثلاثة التى نص عليها تقرير بلمونت Belmont Report بالنسبة للبحوث التى تعتمد فى بياناتها على العنصر البشرى[٤٠].

ومن هنا جاء حرص الأدبيات التى تناولت قضية التعرض للخطر، على تنبيه الباحثين إلى التزامهم الأخلاقى إزاء هذه القضية، قبل إجراء بحث كيفى عن مجتمعات الإنترنت، فإن على الباحثين إلتزام أخلاقى قبل إجرائه، وذلك بتحديد ووزن الأخطار أو الأضرار والمنافع لمشروع البحث المزمع إجرائه، بالنسبة لكل من مجتمعات الإنترنت ولأعضاء هذه المجتمعات[٤١].

تندرج تحت معالجة قضية التعرض للخطر قضيتان أساسيتان؛ الأولى خاصة بالمسئولية الأخلاقية للباحث عن تعرض المشاركين أو المجتمعات التى يتناولها بحثه عبر الإنترنت للضرر أو للخطر، والثانية خاصة بتعرض الباحث نفسه للخطر نتيجة لدوره كباحث.

فى الحالة الأولى، ذهبت الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت، والأدبيات التى تناولت مسئولية الباحثين فى هذا المجال البحثى، إلى تأكيد مسئولية الباحث تجاه الأفراد الذين اعتمد على بياناتهم فى بحثه، عن تعرضهم لخطر أو لضرر بناء على بحثه هذا، وأن مسئوليته هذه تتزايد مع تزايد الضرر لهؤلاء المشاركين، وتزايد هشاشة الأفراد أو الجماعات التى يتناولها عبر الإنترنت[٤٢].

يحدث احتمال تعرض هؤلاء للخطر غالبا عندما يتم اختراق خصوصية مستخدم التواصل الاجتماعى وتتم بمعرفة اسمه أو التعرف على هويته، ويتزايد التعرض للخطر أيضا حين التعامل مع بيانات عالية الحساسية؛ يكون من شأن الكشف عنها لغير الأشخاص الذين تم تداولها أصلا فى نطاقهم، أن يعرض مستخدم مواقع التواصل الاجتماعى للحرج، أو الإساءة إليه وتدمير سمعته، أو ملاحقته قانونيا، وهذه فقط هى بعض الأمثلة[٤٣].

وفى هذا السياق الذى يحرص على الحفاظ على الأفراد المشاركين فى البحث، من حيث حمايتهم من احتمال تعرضهم للخطر أو للضرر الذى قد يصيبهم، نتيجة لتعامل الباحث مع بياناتهم فى بحثه، توجه الأدلة الإرشادية والأدبيات التى تتناول أخلاقيات بحوث الإنترنت الباحث إلى عدة أمور يجب الاهتمام بها فى بحثه انطلاقا من مسئوليته الأخلاقية المستقلة عن عدم تعرض أى منهم للخطر، من أهمها؛ أن على الباحث، منذ بداية بحثه، أن يدرك ويقدر الضرر الذى قد يلحق بالمشاركين نتيجة لطبيعة موضوع البحث، أو لخصوصية وحساسية البيانات الخاصة بهم والتى يتناولها فى بحثه، ومراعاة الحرص من جانبه على الحفاظ على خصوصية هذه البيانات؛ باستخدام أسماء مستعارة لأصحابها، وعدم نشر اقتباسات أو استشهادات بنصها الحرفى، بدون إدخال تعديلات طفيفة عليها لا تخل بمعناها، وتحول فى الوقت ذاتـه دون الاستدلال على أصحابها، كذلك فإن على الباحـث أو يـدرك تماما بإمكانات محركات وآلات البحـث وغيرها من تقنيات البحث فى كسر حاجز السرية والخصوصية هذا، فضلا عن الدور الذى قد يقوم به طرف ثالث فى التعامل مع هذه البيانات، التى لا تقع مسئولية الاحتفاظ بها أو تخزينها أو استرجاعها تحت سيطرة الباحث(٤٤).

رغم الإشكاليات المرتبطة بهذه القضية الأخلاقية، والتى تحد من إمكانات الباحث بالنسبة للحفاظ على الخصوصية وسرية البيانات، ومن ثم عدم إمكانية احتمال تعرض المشاركين لأى خطر أو ضرر، فى حالة تناول قضايا أو موضوعات أو بيانات لها حساسيتها، فإن الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت تحفز الباحث على أن يبذل قصارى اهتمامه، وأن يأخذ على عاتقه مسئولية شخصية فى الحفاظ على سلامة ومصالح الأفراد الذين استخدم بياناتهم، مؤكدة على مسئوليته الأخلاقية فى إحاطة المشاركين، عند حصوله على موافقتهم المبنية على المعرفة فى المشاركة فى البحث، علما باحتمال ما قد يتعرضون له من خطر، أو ما قد يلحق بهم

من ضرر من جراء البحث، وذلك إذا كان البحث يتناول قضايا أو موضوعات حساسة[٤٥].

وكما اهتمت الأدلة الإرشادية والأدبيات التى تناولت أخلاقيات بحوث الإنترنت بالحفاظ على سلامة مستخدمى الإنترنت – سواء تعامل البحث معهم كمبحوثين أو كإخباريين أو كمشاركين– والحيلولة، أو الحد من تعرضهم للخطر أو إلحاق ضرر بهم، حرصت أيضا على الحفاظ على سلامة الباحثين وحمايتهم من أى ضرر قد يصيبهم، أو أى خطر قد يتعرضون له نتيجة لممارسة دورهم كباحثين، سواء بإرشادهم إلى اتباع إجراءات بحثية معينة، أو بتحذيرهم من التصدى لدراسة موضوعات أو مجتمعات للإنترنت، قد تشكل دراستها خطر ما عليهم، أو قد تلحق بهم ضررًا أو أذى سواء مادىّ أو معنوىّ.

وفى هذا السياق، فإن حصول الباحث على الموافقة المبنية على المعرفة من المشاركين، بل ومن المجتمع محل البحث، يعد بجانب كونه يمثل التزام أخلاقى، فهو يعد أيضا إجراء لحماية الباحث من أى ضرر قد يتعرض له، سواء من جانب المجتمع محل البحث، أو من جانب المشاركين، متى علم هؤلاء أنهم كانوا موضع بحثه؛ بآرائهم ورؤاهم، ومواقفهم، واتجاهاتهم وسلوكهم... دون موافقة من جانبهم، ويزداد الأمر سوءًا إذا كان قد ترتب على البحث إلحاق ضرر بهم، أو إذا كان الباحث قد جمع بياناته عن طريق استغلال عضويته فى مجتمع الإنترنت محل بحثه، وأخفى دوره كباحث تحت رداء هذه العضوية، أو جمع بياناته بانتحال صفة غير صفته كباحث[٤٦].

وعموما فإن عدم إفصاح الباحث عن هويته وعن دوره كباحث، أيا كانت منهجية البحث الذى يتبعه، يعد سلوك غير مقبول أخلاقيا، فهو يمثل نوعا من "الخداع والتلصص" من جانب الباحث، ومن هنا تحرص الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت على تحذير الباحث من هذا السلوك، وتنص على ضرورة إعلام

الباحث لمجتمع البحث ولأعضائه المشاركين له فى البحث بدوره كباحث، ليس فقط كإجراء أخلاقى، وإنما أيضا حماية لسلامته[٤٧].

بجانب هذا الإجراء الأخلاقى، المتمثل فى إفصاح الباحث عن دوره "كباحث" قبل الشروع فى بحثه، نبهت الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت الباحث أيضا إلى أن عليه قبل البدء فى بحثه الاطلاع على كل ما يتعلق بالقواعد والشروط التى يضعها الموقع لاستخدامه، والتى يطلق عليها شروط الخدمة Terms of Service (ToS)، وشروط الاستخدام Terms of Use (ToU)، بل ومتابعته المستمرة للتغيرات أو التعديلات التى تدخل على هذه الشروط، وذلك حرصا على ألا يتعرض الباحث للمساءلة التى قد تصل إلى حد اتخاذ إجراء قانونى حياله فى حالة خرقه لهذه الشروط أو لبعضها أو لإحداها[٤٨].

لا يقتصر احتمال تعرض الباحث للخطر أو للضرر على موقفه السلبىّ؛ سواء بشان عدم الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة من المشاركين ومن مجتمع البحث، أو عدم إطلاعه والتزامه بالشروط والقواعد المنظمة للتعامل مع منصات أو مواقع التواصل الاجتماعى، وإنما يأتى الاحتمال الأكثر خطورة وضررًا، من الموضوع الذى يتناوله، ومن المجتمع محل بحثه، ومن المشاركين فيه، وقد حرصت الأدلة الإرشادية على إعطاء أمثلة لهذه الموضوعات ولخطورة أو لحساسية انتماءات المشاركين الذين يعتمد الباحث فى بحثه على بياناتهم[٤٩].

رغم أن حماية الباحث من احتمال الخطر أو الضرر الذى قد يتعرض له نتيجة لممارسة دوره كباحث، لم يلق نفس الاهتمام الذى لقيه الاهتمام بحماية المشاركين فى البحث، إلا أن بعض الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت، بدأت تهتم به حديثا بشكل واضح، فقد أدركت رابطة باحثى الإنترنت (AoIR) فى أحدث إصدار لها للأدلة الإرشادية لبحوث الإنترنت (IRE 3.0) والصادر فى عام ٢٠٢٠، الحاجة المتزايدة لحماية الباحثين من احتمال تعرضهم للخطر أو للضرر، خاصة بعد وقوع

بعض الأحداث التى أظهرت مستويات وأنماط جديدة من الخطر قد يتعرض لها الباحث نتيجة لعمله أو لهويته (النوع- العنصر- الانتماء لأقلية- توجهه أو نشاطه السياسى... إلخ) متمثلة فى رد فعل أيديولوچى عنيف؛ قد يصل إلى التهديد بالقتل، أو قد يتضمن نشر معلومات خاصة عن الباحث من شأنها أن تشعل تجاهه نيران الغضب، وخطاب الكراهية، والتهديد... إلخ، كذلك فإن البحث الذى يتناول عنف المتطرفين سياسيا - سواء عبر الإنترنت أو فى الواقع- قد يعرض الباحث، متى عرفت هويته، لانتقام أو لتهديدات مباشرة(٥٠).

لا شك أن مسألة احتمال تعرض الباحث للضرر أو للخطر، سواء المادى أو المعنوى، نتيجة لبحوثه التى تتناول جماعات متطرفة تمارس العنف، أو جماعات مدانة أو مرفوضة قانونيا أو اجتماعيا أو أخلاقيا...، طرحت فى حد ذاتها إشكاليات أخلاقية تتناول بحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى المندرجة تحتها بخاصة، سواء الإشكالية المتعلقة بالاستثناء من الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة(٥١)، أو الخاصة بالموازنة بين الصالح العام والفائدة التى تعود على المجتمع من نتائج البحث، والتمسك بأخلاقيات البحث، وما إلى ذلك من إشكاليات لا يزال الجدل قائما بشأنها، انطلاقا من المسئولية الاجتماعية للباحث، وحرية البحث العلمى وأخلاقياته. ورغم استمرارية هذا الجدل، إلا أنه لم يحل دون مطالبة الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت المؤسسات المعنية- وفى مقدمتها الجامعات ومراكز البحوث- بوضع السياسات التى من شأنها دعم الباحثين الذين يتعرضون للتهديدات أو للمضايقات نتيجة لممارسة عملهم البحثى(٥٢)، موضحين أن عمل الباحثين عبر الإنترنت، ومع أشكال جديدة من البيانات، خاصة فى بحوث التواصل الاجتماعى، قد يضع الباحثين فى أوضاع هشة، حيث يصبحون أشخاصا معروفين، ومن ثم معرضين للإساءة إليهم، لذلك فإنه "يجب اتخاذ جميع الخطوات لحماية الباحثين، وأنه يجب عدم إجراء البحث، إذا كان هناك خطر محتمل عليهم" (٥٣). وفى هذا السياق

يظل الجدل قائما حول كيف نجرى بحثا "آمنا وأخلاقيا فى ذات الوقت" عبر الإنترنت[٥٤]؟

خاتمـــة

كيف نجرى بحثا أخلاقيا وآمنا فى مجال بحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى بخاصة؟ هذا هو السؤال الذى اجتهدت الأدبيات التى تناولت قضية أخلاقيات بحوث الإنترنت وإشكالياتها- ووضعت الأدلة الإرشادية لمساعدة الباحثين فى هذا المجال لمواجهتها – فى الإجابة عنه.

حدث هذا الاهتمام منذ بدء تناول هذه القضية فى منتصف تسعينيات القرن الماضى، والذى جاء مصاحبا ومواكبا للاهتمام بقضية منهجية بحوث الإنترنت، بما فى ذلك بحوث التواصل الاجتماعى بواسطة الإنترنت، وتصاعد الاهتمام بها مع ظهور منصات ومواقع التواصل الاجتماعى منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالى.

فى هذا السياق جاءت هذه الورقة العلمية موضحة كيف انعكس اختلاف موقع البحوث الاجتماعية وميدانها من العالم الحقيقى الواقعى، إلى العالم الافتراضى، وبالتحديد عالم الإنترنت بشبكاته ومنصاته الاجتماعية، بكل خصائصه وخصوصياته، ليس فقط على كيفية ومنهجية تناول هذا النمط الحديث من البحوث الاجتماعية "بحوث الإنترنت" بأدلة أخلاقية بديلا عن المواثيق الأخلاقية للبحوث الاجتماعية، وإنما أيضا على كيفية ومنهجية تعامل الباحث مع ما تثيره هذه البحوث من قضايا وإشكاليات وتحديات أخلاقية، لينتج بحثا أخلاقيا وآمنا، فى ذات الوقت.

لاشك أن المطلع على المواثيق الأخلاقية Ethical Codes، التى تناولت البحوث الاجتماعية بعامة، أو تلك الخاصة بأهم العلوم الاجتماعية[٥٥]، مقارنة بالأدلة الإرشادية الأخلاقية Ethical Guidelines لبحوث الإنترنت، التى تتخذ من الإنترنت أداة أو موقعا لها، يدرك تماما أنه بينما تستند كل من المواثيق والأدلة الإرشادية إلى

المبادئ الأساسية للأخلاقيات الحاكمة، والملزمة، لكافة البحوث التى تتخذ من البشر ومن الإنسان مادة لها أو مصدرا لبياناتها، إلا أن هناك اختلاف جوهرى بينهما بدءًا من طبيعة ووظيفة أو الدور المنوط بكل منهما؛ فبينما تُلزم الأولى الباحث بما تضمنه الميثاق من مبادئ وقواعد ومواد أخلاقية، فإن الثانية ترشد الباحث لصنع ولاتخاذ القرار الأخلاقى الملائم فى ظل ما تطرحه من قضايا وإشكاليات وتحديات أخلاقية، وما تتضمنه من مبادئ، مرورًا بالاختلاف فى منهجية إعداد كل منهما؛ فبينما تتصف الأولى بمنهجيتها الاستنباطية، حيث تنطلق من معايير وقيم عليا راسخة، أى تتجه من أعلى إلى أسفل، تعتمد الثانية على منهجية استقرائية، حيث تعتمد على الخبرات البحثية الميدانية، أى تتجه من "أسفل إلى أعلى"، وانتهاءً باختلاف دور الباحث، ومدى وحدود مسئوليته الأخلاقية؛ فبينما فى الحالة الأولى يكون دور الباحث هو "دور الملتزم" بتطبيق ما جاء فى المواثيق الأخلاقية من مواد، ومن ثم من مبادئ وقواعد أخلاقية، إزاء كل موقف أو إجراء يتخذه، فإنه فى الحالة الثانية يكون دوره هو "دور المسترشد" بما جاء فى الأدلة الإرشادية، وبخبراته وخبرات زملائه الميدانية، ودراسته وتحليله للموقف والسياق البحثى فى كل مرحلة من مراحل البحث، ويستند إليها ويسترشد بها جميعها، فى تفكيره المتروى والتأملى، ليصل إلى الرأى أو القرار أو "الحكم السليم" "Sound Judgment"[٥٦] والذى تسعى الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت إلى مساعدة الباحث على الوصول إليه، بالنسبة لكل معضلة أو إشكالية أخلاقية تواجهه طوال مسيرته البحثية؛ بدءًا من اختياره لموضوع بحثه وحتى نشر نتائجه، بل ولما قد يترتب من أضرار على نشر هذه النتائج ، علما بأن سياق كل بحث من بحوث التواصل الاجتماعى يعد فريدًا فى مجموع خصائصه وتحدياته الأخلاقية[٥٧].

الخلاصة، أن الباحث الذى يجرى بحثا اجتماعيا تقليديا، حيث يتخذ الواقع الحقيقى، أو العالم الواقعى، ميدانا له، يكون دوره بالنسبة للمواثيق الأخلاقية هو دور

"المنفذ" لما جاء بها من مواد، ومن ثم تتحدد مسئوليته الأخلاقية بناء على التزامه بهذه المواد، بينما الباحث الذى يجرى بحثا اجتماعيا فى العالم الافتراضى، متخذا من الإنترنت أداة أو موقعا، أو أداة وموقعا معا، لبحثه، يكون دوره بالنسبة للأدلة الإرشادية، هو دور "المسترشد" بما جاء بها بشأن مواجهة القضايا والإشكاليات الأخلاقية التى قد تصادفه فى مسيرته البحثية، وذلك بجانب مصادر أخرى يعتمد عليها أيضا، متبعا منهجية تعتمد على التفكير المتروى التأملى للوصول إلى الإجراء الأخلاقى الملائم للموقف الذى يواجهه فى بحثه، ومن ثم فإن دور الباحث يرتفع عن دور "المنفذ" أو المطبق للمبدأ الأخلاقى وفقا لما جاء بالميثاق الأخلاقى من مواد، إلى دور"صانع القرار الأخلاقى Ethical Decision-Making"[٥٨] بالنسبة لاتخاذ الإجراء الأخلاقى الذى يلائم الموقف البحثى، مسترشدا فى ذلك بما تضمنته الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت من قضايا أخلاقية، وما طرحته من آراء ومنهجية للتعامل معها ومواجهة ما تثيره من تحديات، مؤكدة فى ذلك على كلية وعظم المسئولية الأخلاقية للباحث فى مجال بحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى منها بخاصة، حيث إن كل بحث منها يعد بحثا "متفردا" unique فى حالته أو فى وضعه وسياقه، مما يتطلب الأخذ بالأخلاقيات الملائمة للموقف البحثى Situational Ethics، فى كل مرحلة من مراحل البحث[٥٩].

ما نود أن نؤكده فى نهاية هذه الورقة العلمية، أنه نظرا لما يتميز به الإنترنت من خصائص، ومن التغيرات المتلاحقة والمتسارعة لتكنولوچياته، وانعكاس ذلك على أنماط استخدامات الإنترنت، وبالتحديد على أنماط التواصل الاجتماعى وما يلحقها من تغيرات، ومن ثم على بحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى بخاصة، وبالتالى على منهجيات هذه البحوث، وما يترتب على ذلك من قضايا وإشكاليات أخلاقية، فإن الباحث الذى يضطلع بإجراء بحث يندرج تحت نمط بحوث الإنترنت، لابد بجانب الاسترشاد بما تضمنته الأدلة الأخلاقية وتمكنه من منهجية إجراء هذا

النمط من البحوث، أن تتوافر لديه قدرات معينة تساعده على صنع واتخاذ القرارات الأخلاقية السليمة أو الملائمة، والتى تأتى فى مقدمتها؛ الحساسية، والمرونة، والقدرة على التفكير المتروى، فضلا عن القدرة على الابتكار أو الإبداع، فدون توافر هذه القدرات لا يستطيع الباحث أن ينتج بحثا من بحوث الإنترنت بعامة وبحوث التواصل الاجتماعى بخاصة، يتصف بالجودة المنهجية والأخلاقية معا.

المراجع والهوامش

١- ناهد صالح، التواصل الاجتماعى والبحوث الاجتماعية، الأخلاقيات: الأدلة والمواثيق الأخلاقية، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد ٥٧، العدد الثالث، ٢٠٢٠، ص ص ١-٢٦.

٢- المرجع السابق، ص ص ٢-٣، ص ص ١٤-١٥.

٣- المرجع السابق، ص ص ١٥-١٩.

٤- المرجع السابق، ص ص ١٩-٢٠.

٥- لمزيد من التفصيل عن هذا النمط من البحوث، والأخلاقيات الحاكمة له، انظر:

Stanford Encyclopedia of Philosophy, Internet Research Ethics, 2016, pp.4-6.

http://plato.stanford.edu/entries/ethic-internet-research

Gupta, S., Ethical Issues in Designing Internet Based Research: Recommendation for Good Practice. Journal of Research Practice,13 (2), 2017, pp.4-5.

https://www.researchgate.net/publication/257060978.Ethical-issues-in-internet-research-od-user-generated-research...

Markham, A. and Buchanan, E., Ethical Decision-Making and Internet Research: Recommendations from the AoIR Ethics Working Commitlee (version 2.0) 2012, p.6.
http://www.aoir.org/reports/ethics2.pdf.

٦- Stanford Encyclopedia of Philosophy, op. cit., pp.4-5.

Markham,A., and Buchanon, E., op.cit., pp.5-6.

٧- Herron,M.et al., Ethical Issues in Undertaking Internet Research of User Generated Content: A Review of the Literature, 2011, p.1.

https://www.researchgate.net/publication/257060978.Ethical-issues-in-internet-research-of-user-generated-content....

٨- Stanford Encyclopedia of Philosophy, op. cit., p.3, p.6, p.7 .

٩- Herron, M.et al., op.cit., pp.3-4.
British Sociological Association, Ethics Guidelines and collated Resources for Digital Research, 2017, p.7.
www.britsoc.co.uk.

١٠- National Committee for Research Ethics in Social Sciences and the Humanities (NESH), A Guide to Internet Research Ethics, op. cit., pp.10-11.

١١- Herron, M.et al., op.cit., p.2.
Franzke, A., Bechmann, A., Zimmer, M., Charles, ESS, and the Association of Internet Researchers, Internet Research: Ethical Guidelines (3.0),2020,p.5.
https://aoir.org/reports/ethics3.pdf.

١٢- Ibid., p.8.
حيث يختلف المدخل الأخلاقى عن المدخل النفعى بالنسبة للموقف من الكشف عن مصدر البيانات أو عدم الكشف عن هويته.

١٣- تضع بعض الأدلة الإرشادية بعض الأسئلة لمساعدة الباحث فى تحديد طبيعة الموقع من حيث العمومية أو الخصوصية، حيث تهتم بطبيعة السياق الذى يحدث فيه التواصل وذلك تحت مفهوم Contextual Integrity، انظر:

National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities (NESH), A Guide to Internet Research Ethics,Norway,2019, p.10.

https://www.etikkom. No document 5./publiksjnor-som.pdf.

١٤- فى هذا السياق يتم رفض الرأى القائل بأن قبول المشاركين بقواعد وشروط استخدام الموقع وتوقيعهم على ذلك، يكون بمثابة الموافقة المبنية على المعرفة. انظر:

Woodfield, K.andMetzlet, K., Blank, G., Blurring the Boundaries? National Centre for Research Methods, 2013, p.11.

http://eprint.ncm.a.uk/316511/blurring- boundries.pdf.

١٥- Townsend,L., Social Media Research: A Guide to Ethics, University of Aberdeen, 2016, p.7, p.11.

١٦- Whalley, A, Different Platforms, Different Ethics? NSMNSS, 2012,p.2.
http:nsmnss. Blogspot.com.eg/20128/different-platforms-different-ethics-8html.

Stanford Encyclopedia of Phibsophy, op.cit,p.14.

١٧- Woodfield, K. et al., op.cit., p.11.
National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and the Humanities (NESH), A Guide to Internet Research Ethics, op.cit., p.11.
National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and the Humanities (NESH), Ethical Guidelines for Internet Research, op.cit., p.4.

١٨- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities (NESH). A Guide to Internet Research Ethics, op.cit., pp.10-11.

١٩- Roberts, L., op.cit., p.6.

٢٠- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities. (NESH).A Guide to Internet Research Ethics, op.cit.,p.10.
Shelley- Egan, C., op.cit., p.12.
Roberts, L., op.cit., p.7.

٢١- British Sociological Association. Ethics Guidelines and Collated Resources for digital Research, op. cit., p.7.

٢٢- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities (NESH), A Guide to internet research Ethics, op.cit., p.14.

٢٣- قد يحتاج الباحث بجانب حصوله على الموافقة المبنية على المعرفة من جانب المشاركين فى البحث من أعضاء مجتمع الإنترنت محل البحث، إلى إبلاغ المجتمع نفسه، ومن يطلق عليهم حراسة Gatekeepers بإجراء البحث.

Roberts, L.,op.cit., p.9.

٢٤- Stanford Encyclopedia of Philosophy, op.cit., p.12.

٢٥- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities, A Guide to Internet Research Ethics, op.cit., pp.14-15.
Shelley- Egan, C., op. cit., pp.12-13.

٢٦- Stanford Encyclopedia of Philosophy, op. cit., p.12.
National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities, A Guide to Internet Research Ethics, op.cit., pp.14-15.

٢٧- Townsend, L. and Wallace, C., op.cit., p.11.
Shelley-Egan, C., op.cit., pp.12-13.

٢٨- Townsend, L. and Wallace, C., op.cit., p.11.

٢٩- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities, A Guide to Internet Research Ethics, op.cit., pp.11-12.

٣٠- Townsend, L., and Wallace, C., op.cit., pp.11-12.

٣١- The British Sociological Association, op.cit., p.7.

٣٢- تعد إمكانية انسحاب المشارك من البحث، عنصرا أساسيا فى الوثيقة الخاصة بالموافقة المبنية على المعرفة، ولا يزال انسحاب المشارك يمثل إشكالية أخلاقية. انظر:

Shelley-Egan, C., op.cit., p.13.

٣٣- لا يزال يشار عند تناول البيانات الحساسة، وأهمية الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة، إلى واقعة استخدام باحث هولندى لبيانات أكثر من سبعين ألف مستخدم لموقع Dkcupid، والتى كشفت عن الكثير من البيانات الحساسة والخاصة، بما فيها أسماء المستخدمين وأعمارهم ونوعهم ومكان إقامتهم وسماتهم الشخصية... وعن آلاف من إجاباتهم عن الأسئلة التى تتناول حياتهم الشخصية التى يستخدمها الموقع، والتى ادعى الباحث أن هذه البيانات عامة، ولا يمثل استخدامها أية إشكالية!! انظر:

Stanford Encybedia of Philosophy, op.cit., p.14.

٣٤- Shelley- Egan, C., op.cit., pp.8-9.

٣٥- Ibid., pp. 8-9.

٣٦- Stanford Encyclopedia of Philosophy, op.cit., p.8.

٣٧- Townsend, L. and Wallace, C., op.cit., pp.6-7.

٣٨- Roberts., op.cit., pp.9-10.

٣٩- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and the Humanities (NESH), A Guide to Internet Research Ethics, op.cit., pp.16-17.

٤٠- Stanford Encyclopedia of Philosophy, op.cit., p.4.

٤١- Robert, L., op.cit., pp.15-16.

٤٢- Townsend, L., op.cit., p.7.

٤٣- Ibid.

٤٤- تحدد بعض الأدلة الإرشادية الطرف الثالث The Third Party بالشخص الذى جاء ذكره، وتوافرت بيانات أو معلومات عنه فى مادة البحث، رغم أنه ليس مشاركا أو إخباريا، أو مبحوثا، الأمر الذى يستلزم تطبيق نفس المبادئ الأخلاقية التى تطبق على هؤلاء. انظر:

National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and the Humanities (NESH).Ethical Guidelines for Internet Research, op. cit., p.6.

٤٥- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and the Humanities (NESH).A Guide to Internet Research Ethics. op.cit. pp.16-17.

٤٦- Roberts, L., op. cit. pp.,10-14.

٤٧- Ibid.

٤٨- Townsend, L., and Wallace, C., op.cit., p.9.

٤٩- أشير فى هذا الصدد إلى جماعات النازيين الجدد Neo-Nazi عبر الإنترنت، موضحا الخطر الذى قد يتعرض له الباحث بمجرد الاتصال بها، وأشير أيضا إلى ما يعرف بأخلاقيات الرعاية Ethics of Care التى تشمل المسئولية الأخلاقية لرعاية أو حماية الباحث والمشاركين فى البحث وكل من تأثر به، بالنسبة لأى ضرر قد يلحق بهم منذ بداية البحث حتى نشر نتائجه انظر:

Townsend, L., and Wallace, C., op.cit., pp.11-12.
British Sociological Association, op. cit., p. 11.

وأشير فى هذا الصدد أيضا إلى المجاهدين Jihadists كمتطرفين سياسيين يلجأون للعنف، محذرين الباحث من التعرض للتهديد والانتقام متى عرفت هويته. انظر:

Franzke, A. et al., op. cit., p.11.
Woodfield, K. et al., op.cit.,p.13.

٥٠- Franzke, A. et al., op. cit., p. 11.

٥١- Towensend L., and Walace, C., op. cit., p.12.

٥٢- Franzke, A., et al., op.cit., p.11.

٥٣- British Sociologiacl Association, op.cit., p.11.

تحذر بعض الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث التواصل الاجتماعى، من الخطر الذى قد يتعرض له الباحث من مجرد اتصاله ببعض جماعات الإنترنت لحصوله على الموافقة المبنية على المعرفة، مثل الجماعات المعروفة بالنازيين الجدد Neo-Nazi، انظر:

Towensend, L. and Wollace, C., op. cit., pp. 11-12.

٥٤- إذ يؤكد الباحثون الجدد فى هذا المجال البحثى الافتقار إلى دليل عملى جيد لكيفية إجراء بحث آمن وأخلاقى عبر الإنترنت، انظر:

Woodfield, K., et al. op. cit., p.13.

٥٥- انظر أهم المواثيق الأخلاقية للعلوم الاجتماعية فى:

ناهد صالح وآخرون. مواثيق أخلاقية للعلوم الاجتماعية: علم الاجتماع، الأنثربولوجيا، علم النفس، علم السياسة، الرأى العام (ترجمة). مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ١٦-١٨ أكتوبر ١٩٩٥. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٥.

٥٦- انظر على سبيل المثال، الدليل الإرشادى النرويجى:

National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities (NESH), A Guide to Internet Research Ethics, op. cit., p.7.

انظر أيضا:

Franzke, a., et al., op. cit., pp.23-24.

حيث يوضح منهجية التوصل إلى الحكم الأخلاقى التأملى Reflective Ethical Judgment.

٥٧- Towsend, L., op. cit., p.15.

صدر هذا العمل عن جامعة أبردين Aberdeen فى عام ٢٠١٦، وقد اجتهد فى وضع "إطار عمل" فى شكل تساؤلات يطرحها الباحث بشأن بيانات بحوث التواصل الاجتماعى والإشكاليات الأخلاقية التى تثيرها. انظر الصفحات من ٨-١٥.

٥٨- Markham,A., and Bucharan, E.,op. cit., p.5.

٥٩- British Sociological Association, op. cit., p.11.

Abstract

SOCIAL MEDIA AND SOCIAL RESEARCH

THE ETHICS

ISSUES AND CHALLENGES

Nahed Saleh

The internet researchers, in particular, the social media researchers cope with the internet's ethical issues, challenges and dilemmas, whether they use the internet as a Filed, or a tool, or a site for their research.

The present article sheds light on the problematic issues and ethical challenges surrounding internet research. The ethical guidelines for this type of research help researchers to deal with and confront these issues.

This article focuses on the four basic ethical issues in the internet research, which are: public versus private, informed consent, privacy and confidentiality, and the risk of harm.

Finally, it emphasizes the overall ethical responsibility of the internet researchers to conduct ethical and safe research, in addition to its methodological quality.